



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

دراسة اسباب ارتفاع سعر الصرف بالعراق وكيفية السيطرة عليه

بحث تقدم به الطالب

(حسن احمد كاظم جابر ٢ - حسام مهند راجي)

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بابل / قسم علوم المالية
والمصرفية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم
المالية والمصرفية.

أشرف

د. محمد مدلول

٢٠٢٤ م

١٤٤٥ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ
فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ))

صدق الله العلي العظيم

التوبة الآية (١٠٥)

الإهداء

إلى من شرفني بحمل أسمة ، والذي حفظه الله ..
الذي بذل الغالي والنفيس في سبيل وصولي لدرجه علمية عالية ...
إلى..... نور عيني وضوء دربي ومهجة حياتي أمي ثم أمي ثم أمي
من كانت دعواتها وكلماتها رفيق الالق والتفوق ..
إلى..... السند والعضد والساعد أخواني وأخواتي.....
أزف لكم الاهداء حبا ورفعاه وكرامة
إلى..... كل من علمني حرفاً
إلى..... كل من ساندني ولو بابتسامة

الشكر والعرفان

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللنا بإنجاز هذا البحث و نحمد الله عز وجل على النعمة التي من بها علينا فهو العلي القدير.

وكما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ

(د. محمد مدلول) المشرف على البحث لما قدمه لي من جهد ونصح

ومعرفة طيلة انجاز هذا البحث فلولا الله ثم وجوده لما أحسست بمتعة

العمل وحلاوة البحث والوصول إلى ما وصلت إليه فله مني كل الشكر

وجزاه الله خيراً.

المخلص

لقد تزايدت تقلبات أسعار الصرف بشكل كبير في السوق الموازي بعد اتخاذ البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في ٢٠٢٢/١١/٤ قرارا بمعاقبة أربعة مصارف عراقية من التعامل بالدولار الأمريكي واتهامها بعمليات غسل الأموال وتحويل الأموال إلى جهات وأفراد موجودين في قائمة العقوبات الأمريكية هي: مصرف الأنصاري الإسلامي للاستثمار والتمويل، مصرف القابض الإسلامي للاستثمار والتمويل، مصرف آسيا الإسلامي للاستثمار والتمويل ومصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، والتلويح باحتمالية معاقبة مصارف أخرى إن لم تلتزم بآليات وشروط التحويل الخارجي، على إثر ذلك اتخذ البنك المركزي العراقي قرار بإبعاد هذه المصارف الأربعة من الدخول إلى نافذة العملة وشراء الدولار الأمريكي وجواز تعاملها بالعملات الأجنبية الأخرى. فضلا عن اتخاذ إجراءات جديدة تجري من خلالها عمليات التحويل النقدي الخارجي. وكان من أهم أسباب هذه التقلبات هي:

تحول البنك في اعتماد نظام التحويل المالي النقدي من نظام التحويل التقليدي (N2-20) إلى نظام تحويل الإلكتروني المسمى (N2-20-CO) باعتماد المنصة الإلكترونية وهي استجابة لشروط التحويلات المالية العالمية (سويفت) والتي يتوجب على المصرف ملء استمارة تحتوي معلومات تفصيلية كاملة عن عملية التحويل النقدي مرفقة بالوثائق تتضمن اسم التاجر الكامل (طالب التحويل)، المصرف الوسيط، المصرف المرسل، الجهة المرسل لها الحوالة النقدية، تفاصيل كاملة عن نوع البضاعة (الغرض من التحويل)، المنفذ الذي ستشحن منه البضاعة والمنفذ الذي ستدخل منه البضاعة للعراق، وهو بالتالي سيكون أكثر دقة في مراقبة عمليات التحويل والهدف منه بما يؤدي إلى الحد من عمليات غسل الأموال وتهريبها.

وإن النظام الذي كانت فيه المصارف تقدم طلباتها للبنك المركزي بتحويل مبالغ معينة لغرض تحويلها إلى البنوك المراسلة في دولة الإمارات العربية المتحدة أو الأردن وبعد وصولها وتنتهي مهمة مراقبة هذه التحويلات بمجرد وصولها للبنوك المراسلة ثم بعد ذلك يقدم المصرف تفاصيل وتبويب لعمليات الصرف للأموال المحولة وهذه الآلية

تسمح بتحويل الأموال المشبوهة والناجمة عن عمليات فساد أو غسل أموال دون تدقيق وخاصة فضيحة سرقة أموال الأمانات الضريبية.

ولقد أدى اعتماد هذا النظام اعتباراً من ٢٠٢٣/١/٢ إلى عزوف عدد من المصارف من دخول نافذة العملة فقد انخفض عدد المصارف من (٢١) مصرف بعد استبعاد المصارف الأربعة، إلى (٨-١٢) مصرف فقط وكذلك تحول التجار إلى تحويل مبالغ الحوالات إلى الشراء النقدي من مكاتب الصيرفة وتحويل الأموال بشكل نقدي عبر الاقليم إلى إيران وتركيا دون المرور بالنظام المصرفي العراقي.

وساهم إبعاد المصارف الأربعة من المشاركة في نافذة العملة والحصول على الدولار الأمريكية لغرض تعزيز أرصدة هذه المصارف الخارجية، بأثر كبير في ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي لأن حصة هذه المصارف الأربعة من مبيعات النافذة اليومية كانت تتراوح من (٤٠%-٤٥%) وهو ما أثر على إجراء الحوالات النقدية التي كان المفروض أن قسماً منها يمول عمليات استيرادات القطاع الخاص المختلفة.

وإن اعتماد منصة نظام التحويل الإلكتروني سيوفر معلومات كاملة للدوائر الجمركية والضريبية عن التحويلات المالية والغرض منها، وهذا ما أدى إلى ابتعاد التجار عن اعتماد التحويل المصرفي واللجوء إلى الشراء من السوق الموازي تهرباً من التحاسب الضريبي والجمركي.

المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
أ	الاهداء	١
ب	الشكر والامتنان	٢
ج	الملخص	
د	المحتويات	٣
٢-١	المقدمة:	٤
٣	الفصل الأول: سعر الصرف	٥
٣	١-١: أنواع الصرف:	٦
٥	٢-١: أنظمة الصرف	٧
٦	٣-١: سوق الصرف	٨
٧-٦	٤-١: اللاعبون الأساسيون في سوق الصرف	٩
٨-٧	٥-١: أنواع سعر الصرف	١٠
٩-٨	٦-١: أدوات سعر الصرف	١١
١١-٩	٧-١: أهداف سعر الصرف	١٢
١١	٨-١: العوامل المؤثرة في سعر الصرف	١٣
١١	٩-١: كيفية تحديد أسعار الصرف	١٤
١١	١٠-١: سعر الصرف والتضخم	١٥
١٢	١١-١: سعر الصرف ومعدل الفائدة	١٦
١٢	١٢-١: سعر الصرف وميزان المدفوعات	١٧
١٣	الفصل الثاني: اسباب تذبذب سعر الصرف بالعراق	١٨
١٤	١-٢: اسباب التذبذب الحالي	١٩
١٥	٢-٢: بعبارة اخرى	٢٠
١٦	٣-٢: لماذا لجأ العراق لنافذة بيع العملة؟	٢١
١٨	المبحث الثالث: طرق السيطرة على تقلبات سعر الصرف	٢٢
١٩	١-٣: تحليل بيانات سعر الصرف:	٢٣
٢٠	٢-٣: طرق السيطرة	٢٤
٢١	١-٢-٣: معالجات قصيرة الامد	٢٥
٢٢	٢-٢-٣: معالجات طويلة الامد	٢٦
٢٣	الخاتمة: الاستنتاجات والتوصيات	٢٧
٢٦	المصادر	٢٨

المقدمة:

لا تخفى أهمية سعر الصرف كونه أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ، كما انه يمارس دوراً مهماً في تحديد قدرة الاقتصاد التنافسية ، وبالتالي موضوع ميزان المدفوعات، وكذلك معدلات التضخم والنمو الحقيقي ويرتبط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال اسواق ثلاثة، هي سوق السلع ، وهي السلع المصدرة والمستوردة الداخلة في التجارة الخارجية . وسوق الأصول، وتشمل الأصول المالية وغير المالية العينية ، وسوق عوامل الإنتاج ، والمقصود بسعر الصرف ، هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

ان سعر الصرف ما هو الا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية وبدرجة اقل لغيرها ولغرض دراسة العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف جاءت الدراسة بالتعرف اولاً على السياسة المالية والنقدية وسعر الصرف ، ثانياً تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف.⁽¹⁾

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث لما لسعر الصرف للعملات المحلية وتذبذبها في الأسواق المحلية من تأثير كبير يدخل في جميع مفاصل حياة المواطن والدولة وحتى يمتد تأثيره على قيمة عملة البلد في خارج حدوده ويعكس سمعة ونوع نوع الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي للبلد نفسه .

أهداف البحث:

التعرف على اسباب عدم استقرار سعر الصرف في العراق وإيجاد الحلول اللازمة له.

¹ - أديب قاسم شندي ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الحادي عشر / ٢٠٠٦

مشكلة البحث:

هو اسباب ارتفاع سعر الصرف بالعراق وكيفية السيطرة عليه والحد منه للوصول إلى الاستقرار المنشود للعملة العراقية .

حدود البحث:

أ - الحدود الزمانية : ٢٠٢٣-٢٠٢٤

ب- الحدود المكانية : جامعة بابل – كلية الإدارة والاقتصاد

خطة البحث:

تكون بحثي من مقدمة وثلاثة فصول تناولت في الفصل الأول التعريف بسعر الصرف والعملات والفصل الثاني اسباب ارتفاع سعر الصرف في العراق أما الفصل الثالث فتناولت فيه المعالجات الممكنة لاستقرار سوق الصرف في العراق ثم خاتمة تضمنت الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول سعر الصرف

تعدّ آلية سعر الصرف (بالإنجليزية: Exchange Rate) العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، كما تعدّ عنصر القطب في الفكر المالي الحديث، ولها أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدولة وخصوصاً تلك البلدان النامية.

وكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى العملات الدولية بل كل شخص يتنقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملة الدولة التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحاً ويجد نفسه حينئذ مضطراً للقيام بعمليات الصرف.⁽¹⁾

١-١: أنواع الصرف:

هناك نوعان من أنواع الصرف: الصرف نقداً، والصرف الآجل.

أ- سعر الصرف الآني

تتم فيها عملية تسليم واستلام العملات لحظة إبرام عقد الصرف، ويطبق سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وقد يتغير سعر الصرف باستمرار خلال اليوم تبعاً لعرض العملات والطلب عليها. وهناك سعران للصرف: سعر البيع (القيمة بالعملة الوطنية التي يطلبها البنك مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية) وسعر الشراء (القيمة

¹ - فرج، م. م، و ماردين محسوم. (٢٠١٩). دراسة بعض العوامل الاقتصادية والسياسية على سعر الصرف الديار العراقي خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨) (No. gqmp6). Center for Open Science.

بالعملة الوطنية التي يدفعها البنك لك مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية)، ويكون سعر البيع عادة أعلى من سعر الشراء.^(١)

حساب الأسعار المتقاطعة

عند تبادل العملات في مركز مالي معين، فقد يكون سعر عملتين مقابل بعضيهما البعض غير متوفر ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلهما، ويتم ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة.

اختلاف أسعار العملات في مختلف المراكز المالية وعمليات التحكيم

تتغير أسعار عملة معينة مقابل عملة أخرى باستمرار، وقد يؤدي هذا إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة مقارنة بعملة أخرى في المراكز المالية المختلفة. وهذا الاختلاف في الأسعار يدفع وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكيم ما بين الأسعار في مختلف المراكز المالية، ثم المبادلة بالشراء في المركز المالي حيث سعر العملة منخفض، وإعادة البيع في المركز المالي حيث سعر العملة المرتفع. ويستفيد وكلاء الصرف من فروق الأسعار.^(٢)

ب- الصرف الآجل

إذا كان تسليم واستلام العملات يتمّان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وتستعمل الشركات العاملة في التجارة الخارجية هذا النوع من الصرف لتفادي الأخطار الناتجة عن التقلبات المحتملة في أسعار صرف العملات، حيث يكون سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد وهو سعر الصرف المتفاهم عليه بغض النظر عن سعر الصرف لحظة تنفيذ العقد. أما فيما يتعلق

^١ - غانم، م. ح.، محمد حسين حنفى، هاشم، & أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم. (٢٠٢٤). قياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وتحويلات العاملين المصريين في الخارج. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، ٥(١)، ٣٨-١.

^٢ - International Monetary Fund. Research Dept. (2004). World Economic Outlook, April 2003: Growth and Institutions. International Monetary Fund

بالانتقال الدولي لرأس المال وخاصة قصيرة الاجل، أو الغير مباشرة، فهي التي تتعامل في هذا النوع من الصرف، وهي تقوم علي اساس اختلاف اسعار الفائدة بين مختلف الدول، ففرضا إذا ما كانت اسعار الفائدة موحدة عالميا فلن يكون هناك داعي لانتقال رؤوس الاموال وبالتالي لن يكون هناك حاجة للتعامل في هذه السوق وتجدر الإشارة على ان سعر الصرف الاجل عبارة عن سوق قائم علي اساس اختلافات اسعار الفائدة، وانه يختلف عن سوق الصرف الانبي.^(١)

٢-١ : أنظمة الصرف

عرف نظام الصرف عدة تطورات بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم. كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بالذهب. وكانت الدول ترتبط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار. إلا أن الأمر سرعان ما تغير بعد إعلان الرئيس نيكسون في ١٩٧١ منع تحويل الدولار إلى ذهب. ومثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيار نظام بريتون وودز. ومن ذلك الوقت عرف نظام الصرف نمطين أساسيين:

أ- أنظمة الصرف الثابتة

وفيه يُثبَّت سعر صرف العملة إما إلى عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار. وإما إلى سلة عملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص.

ب- أنظمة الصرف المرنة

تتميز بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير مثل المؤشرات الاقتصادية. وقد تتبع الدولة نظام التعويم المدار حيث تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب و

^١ - فرج عبد الله، ع. & علي. (٢٠١٧). المحددات طويلة الأجل لسعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، ٢(٤)، ١٦٢-١٢١.

ميزان المدفوعات. أو تستخدم التعويم الحر الذي يسمح لقيمة العملات أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب السوق، وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتححرر من قيود سعر الصرف^(١).

٣-١ : سوق الصرف

هو مكان تلاقي عروض وطلبات مختلف العملات، ومن خلاله يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى. وهو أيضا الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية. وأسواق الصرف غير محددة بمكان، بل تتوزع على كل المراكز المالية عبر الشبكات المعلوماتية والبنوك والمؤسسات المالية^(٢).

٤-١ : اللاعبين الأساسيون في سوق الصرف

١- البنك المركزي

يتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، وتنفيذ أوامر الحكومات من جهة أخرى. ويكون هذا التدخل في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى.

٢- البنوك التجارية والمؤسسات المالية

حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها أو لحسابها الخاص. حيث تقوم هذه المراكز بجمع أوامر الزبائن، ويقومون بالمقاصات، ويحولون الفائض من عرض أو طلب للعملات الصعبة.

٣- سمسرة الصرف

^١ - (Hamrit, M. (2009). إدارة مخاطر الصرف الأجنبي في ظل تطورات أنظمة الصرف الدولية-دراسة حالة الجزائر (Doctoral dissertation, Université Mohamed Khider Biskra).

^٢ - درارني، & ناصر. (١٩٩٨). آليات عمل سوق الصرف و دوره الاقتصادي: بعض التجارب و الآفاق الجزائرية (Doctoral dissertation, Ecole Supérieure de Commerce-Mouloud Kacem Naït (Belkacem).

وهم وسطاء نشطون يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعمليات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات. ومن أمثلة الوسطاء المستقلون بر وكرز.^(١)

٤- هو مصطلح له العديد من التعاريف، منها:

أ- سعر الصرف هو النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني.

ب- سعر الصرف هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية.

ج- وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة.

د- أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.

١-٥ : أنواع سعر الصرف

١- سعر الصرف الاسمي

هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر. ويتم تحديده تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن أن يتغير سعر الصرف تبعاً لتغير الطلب والعرض. وينقسم إلى سعر الصرف الرسمي (السعر المعمول به في يخص التبادلات التجارية الرسمية) وسعر الصرف الموازي (السعر المعمول به في الأسواق الموازية).

^١ - بخيت محمد أحمد، أ. ب. م. أ.، & أحمد بخيت محمد أحمد. (٢٠١٨). تصورات سماسرة ووكلاء قيد الأوراق المالية والمحللين الماليين حول محددات تقلبات أسعار الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للبحوث التجارية، ٤(٢)، ٦٠-٦٠.

٢- سعر الصرف الحقيقي

عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة.

٣- سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.

٤- سعر الصرف الفعلي الحقيقي

هو سعر اسمي، لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة تغيرات الأسعار النسبية.

٦-١: أدوات سعر الصرف

تعديل سعر صرف العملة: عندما ترغب السلطة في تعديل توازن ميزان المدفوعات فإنها تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها في حالة سعر صرف ثابت. أما في حالة سعر الصرف العائم فإنها تعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة. وتستخدم سياسة تخفيض العملة على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن ذلك يجب أن يخضع لمجموعة شروط^(١):

١- أن يتسم الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الإنتاج العالمي.

^١ - بن مريم، محمد، قواسمي، & آمنة. (٢٠٢٣). أثر أدوات التحرير المالي على سعر الصرف الجزائري- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٩. Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT, 21(2), 1-24.

٢- أن يتسم العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لارتفاع الطلب الناجم عن ارتفاع الصادرات.

٣- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية.

٤- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.

٥- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.

٦- استخدام احتياطات الصرف: في ظل أسعار صرف ثابتة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.

٧- استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة. على سبيل المثال في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك الفرنسي أضعف من المارك الألماني عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية.

٨- مراقبة الصرف: تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال.

٩- إقامة سعر صرف متعدد: يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق، وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.

٧-١ : أهداف سعر الصرف

١- مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى

التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات. وعلى المدى

القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد^(١).

٢- تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.

٣- توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية أو زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تخفض القدرة الشرائية للعمال. والعكس عند انخفاض سعر الصرف الاسمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

٤- تنمية الصناعات المحلية: يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، مما يشجع الصادرات. كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

٨-١ : العوامل المؤثرة في سعر الصرف^(٢)

١- مستويات الأسعار النسبية: حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض حيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المستوردة بطريقة جيدة، والعكس صحيح.

٢- التعريفات الجمركية والحصص: تؤثر في سعر الصرف كل من التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص (القيود على

^١ - بقعة الشريف، & الحميد مرغيت. (٢٠١٥). نحو سياسة سعر صرف تتجيب لمتطلبات ترفية الهادرات خارج اتحروقات وتحقيق أهداف التغمية قتصادية في الجزائر [١]. (Al Bashaer Economic Journal, 1(1).

^٢ - (Mesaadia, D., & Ghat, C. (2019). العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم" دراسة بيانية". Dirassat Journal Economic Issue, 10(2), 15-38.

كمية السلع التي يمكن استيرادها)، لأن ذلك يزيد من الطلب على السلعة المحلية.

٣- تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: زيادة الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها على المدى الطويل، وزيادة الطلب على الواردات تسبب في انخفاض قيمة العملة الوطنية.

٤- الإنتاجية: في حال كانت الدولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول، يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحاً، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع.

٩-١ : كيفية تحديد أسعار الصرف

في ظل النظام الذهبي (تقويم العملة بالذهب) كانت أسعار صرف العملات تتحدد انطلاقاً من العلاقة بين المقابل الذهبي للعملة مقارنة مع العملات الأخرى. وفي ذلك الوقت كانت أسعار الصرف تتمتع بقدر كبير من الثبات، وتقلباتها تنحصر ضمن حدود ضيقة وهي حدود دخول وخروج الذهب. بعد انقطاع العلاقة بين النقود الورقية والذهب، لم يعد للمحتوى الذهبي للعملة أي دور في سعر صرفها.^(١)

١٠-١ : سعر الصرف والتضخم

تستند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكاردو ثم قام بتطويرها غوستاف كاسل، وتركز على مبدأ بسيط مفاده أن «قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية، ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعنيتين». أثبت هذا النموذج قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف على المدى الطويل، إلا أنه يعاب عليه عدة

^١ - سعيدان، & عمر. (٢٠٠٩). دور البنك المركزي في تحقيق الإستقرار النقدي دراسة حالة البنك المركزي الجزائري (Doctoral dissertation, Université de Oum El Bouaghi-Larbi Ben M'hidi).

أمور مثل الفرضيات غير الواقعية التي بنيت عليها كتوفر منافسة حرة وكاملة في الاقتصاد الدولية وعدم وجود تكاليف التنقل والرسوم الجمركية.

١١-١ : سعر الصرف ومعدل الفائدة

تفترض هذه النظرية أنه في حال عدم وجود حواجز جمركية فإن مردودية التوظيف في دولتين مختلفتين يجب أن تتساوى، وهذا يضمن من جهة أخرى أن الفرق ما بين اقتصاد ما وباقي الاقتصاديات يساوي معدل ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في المستقبل. هذه النظرية أدت إلى ظهور مفهوم خصم التأجيل وعلاوة التأجيل، واعتبار أن سعر الصرف لأجل أحسن وسيلة للتنبؤ بأسعار الصرف إلا أن صحتها لا تتعدى ٥٥%.

١٢-١ : سعر الصرف وميزان المدفوعات

أرصدة ميزان المدفوعات (رصيد التجارة الخارجية، رصيد المعاملات الجارية، رصيد ميزان القاعدة) أهم العوامل المفسرة لتغيير سعر الصرف في المدى المتوسط، فحدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الصرف. أهمية هذه الأرصدة تزيد باعتبار أن لها علاقة مع التضخم ومعدلات الفائدة، فالدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها والتأثير على الميزان التجاري. كما أن معدلات الفائدة هي التي تحكم تدفق رؤوس الأموال في المدى الطويل والقصير.

المبحث الثاني

اسباب تذبذب سعر الصرف في العراق

شهد العراق خلال السنوات الثلاثة الاخيرة تذبذباً واضحاً في سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي وذلك لأسباب عديدة .

حيث بدأت تلك التذبذبات الواضحة بعد تغيير سعر الصرف (١١٨٠ الى ١٤٥٠) في نهاية عام ٢٠٢٠ من قبل الحكومة السيد الكاظمي على خلفية انخفاض الإيرادات المالية نتيجة لانحسار الإيرادات النفطية بسبب جائحة كورونا.

إذ ان رفع سعر الدولار مقابل الدولار الأمريكي يعني توفير الاموال للمساهمة في تعويض انحسار الإيرادات النفطية وتمويل نفقات الحكومة وبالخصوص النفقات التشغيلية ومنها رواتب الموظفين التي تستحوذ على النسبة الاكبر من النفقات العامة.

ظل سعر الصرف يتراوح في المتوسط الشهري بين ١٤٤٤ دينار الى ١٤٨٧ لكل دولار خلال عام ٢٠٢١ وظل على هذا المنوال خلال عام ٢٠٢٢ لكنه سرعان ما قفز الى ١٥١٢ دينار لكل دولار في المتوسط الشهري لكانون الاول (شهر ١٢) من عام ٢٠٢٢ واستمر حتى بلغ في بعض الايام ١٦٥٠ دينار لكل دولار في الشهر الاول من العام الجاري وتم اعفائه محافظ البنك المركزي مصطفى غالب مخيف من منصبه على أثرها.

ولأجل منع تهريب الدولار للدول الخاضعة للعقوبات الامريكية ضغطت الولايات المتحدة على العراق لاعتماد نظام مالي أكثر انضباطاً وامثالاً للمعايير العالمية في التحويلات المالية(سويفت) مما دفع بالبنك المركزي في الشهر السابع من ٢٠٢٢ إلزام المصارف كافة الاشتراك في المنصة الالكترونية التي لم يتفاعل معها بعض التجار لحداثة التجربة او للتهرب من الضريبة او كلاهما معاً، وتم فرض تطبيقها في تشرين الثاني من العام ذاته، وايقاف اربعة مصارف من التعامل بالدولار.

هذا الامر دفع بالتجار الذين لم يشتركوا في المنصة الالكترونية اللجوء الى السوق الموازي لتلبية طلبهم على الدولار مما يعني زيادة الطلب على الدولار وارتفع سعره في السوق الموازي ليتخطى حاجز ال ١٥٠٠ وظل يتذبذب بين ١٥٠٠ الى ١٦٠٠ دينار لكل دولار وكانت التبريرات هذا الارتفاع مؤقت وسيزول قريباً.

وفي الشهر العاشر من عام ٢٠٢٢ حظيت حكومة السيد السوداني بثقة السلطة التشريعية ومع بداية العام الجاري ٢٠٢٣ تذبذب سعر الصرف وتعرضت حكومته لحملة انتقادات واسعة بشأن الوعود التي قطعها بشأن رفع قيمة الدينار العراقي^(١).

١-٢: اسباب التذبذب الحالي

والان وبعد مضي تسعة أشهر من تغيير سعر الصرف يشهد الدينار حالياً تذبذب كبيراً أمام الدولار وذلك لأسباب عديدة منها

١- انخفاض الشحنات الدولارية

على الرغم من نفي البنك المركزي لعدم انخفاض الشحنات الدولارية من الفيدرالي الامريكي إلا ان هناك امور تدلل على صحة انخفاض الشحنات منها تخفيض حصة شركات الصرافة من الدولار، وانخفاض المعروض منه وارتفاع سعره.

٢- الامتناع عن بيع الدولار

من الاسباب ايضاً امتناع بعض المصارف وشركات الصيرفة من تلبية الطلب على الدولار هذا ما تسبب في زيادة الطلب على الدولار وارتفاع اسعاره ايضاً.

٣- هيمنة المصارف الاجنبية

حيث تهيمن المصارف الاجنبية على مزاد العملة والتحكم بسير حركة الدولار واسعاره، تسبباً في ارتفاع اسعار الدولار في الوقت الحاضر.

^١ - Shehata, G. A. B., & Bassiony, H. E. S. M. (2023). Contemporary Economic Crises in The Arab Region-Causes and Repercussions - الأسباب والتداعيات. Journal of the Advances in Agricultural Researches, 28(2), 520-540.

٤ - عدم السيطرة على الحدود

بمعنى عدم سيطرة الدولة على حدودها بالكامل مما يعني عدم وجود مطابقة حقيقية بين تدفقات الدولار نحو الخارج مقابل السلع الداخلة الى العراق، مما يعني استمرار تهريب الدولار والطلب عليه وارتفاع سعره.

٥- اعلان ايقاف التعاملات بالدولار مع بداية عام ٢٠٢٤

إذ ان اعلان البنك المركزي عن ايقاف سحب الودائع بالدولار مطلع عام ٢٠٢٤ دفع بالجمهور الى زيادة الطلب على الدولار وارتفاع اسعاره.

٢-٢ : بعبارة اخرى

ان مشكلة تذبذب سعر الصرف في العراق أكبر من الحكومة والبنك المركزي كونه يعود لأسباب خارجية في الوقت الحاضر مبنية على اسباب داخلية في وقت سابق ولازالت مستمرة سيتم تناولها لاحقاً.

حيث تتمثل الاسباب الخارجية في الصراع الدولي على الدولار العراقي بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الاقليمية وبالخصوص إيران وأذرعها في المنطقة. إذ ان امريكا تريد منع الدولار من الوصول لإيران من العراق، وبالمقابل إيران تريد الدولار من العراق عبر صادراتها ب ٨ الى ١٢ مليار دولار.

والعراق بحاجة لأمریکا والدولار، إذ ان صادراته النفطية مقومة بالدولار الامريكي وبحاجة لإيران لان سلعها وخدماتها رخيصة وقريبة والتي لا بديل لها حالياً.

الاسباب الداخلية تساوي الاسباب الحقيقية بينما الاسباب الداخلية تتمثل في ضعف الاقتصاد العراقي وعدم قدرته على الصمود امام الازمات الداخلية والخارجية وذلك لمجموعة من الاختلالات الآتية:

١- اختلال ادارة الاقتصاد، ففي الوقت الذي اتجه العراق نحو اقتصاد السوق القاضي باقتصار دور الدولة في قطاعات محددة ويكون الدور الاكبر للقطاع الخاص، لازال

دور الدولة أكبر من القطاع الخاص في الاقتصاد وهذا انعكس على ضعف الاقتصاد العراقي.

٢- الاختلال الاقتصادي، حيث يسيطر القطاع النفطي على اجمالي الناتج المحلي بنسبة كبيرة تتجاوز ٥٠٪، مما يعني ضعف القطاعات الانتاجية الاخرى والحاجة للعالم الخارجية لتلبية الطلب المحلي.

٣- الاختلال المالي، حيث نلاحظ هناك اختلال مالي كبير في الموازنة العامة ايراداً وانفاقاً، بمعنى ان النفقات العامة أكبر من الايرادات العامة وظهور العجز من ناحية، وطغيان النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية من ناحية ثانية وضعف الايرادات غير النفطية مقارنة بالنفطية.

٤- اختلال سوق الصرف، اي عدم وجود توازن حقيقي بين عرض الدولار والطلب عليه، والتوازن الحاصل هو توازن وهمي مدفوع بتدخل البنك المركزي العراقي عبر نافذة العملة، التي اسهمت في تحقيق الاستقرار النسبي لسعر الصرف وقيمة الدينار العراقي.

٥ اختلال تجاري، وذلك بحكم زيادة الاستيرادات وتنوعها من جانب وانخفاض الصادرات وتركزها، وان زيادة الاستيرادات وتنوعها وانخفاض الصادرات وتركزها يعني تدفق العملة الاجنبية خراج البلاد وسرعة تأثر الاقتصاد بالأزمات الدولية، مما يدل على هشاشة الاقتصاد العراقي وتبعيته للعالم الخارجي.

٣-٢ : لماذا لجأ العراق لنافذة بيع العملة؟

في العادة ان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية يترافق معها تكاليف اقتصادية وتتبعها تكاليف اجتماعية وسياسية اخيراً وحتى كلفة امنية، لان المرحلة الانتقال يعني ان الدولة ستترفع يدها عن الاقتصاد عن الوقود عن الغذاء ويقتصر دوماً على الوظائف التقليدية كالأمن والدفاع والعدالة وسن القوانين ويترك الباقي لتفاعل قوى السوق، وعندما ترفع الدولة يدها عن الاقتصاد ستترفع الاسعار ويرتفع التضخم.

ان انعطافة الاقتصاد العراقي بشكل حاد، من خلال مرحلة الانتقال؛ دون أي سابق انذار والتهيؤ والاستعداد للمرحلة الجديدة، يعني ان غياب الاستقرار ستكون حالة الاقتصاد في المرحلة القادمة، بالتزامن مع توقف الجهاز الانتاجي واستمرار الطلب على السلع والخدمات، ولأجل الحفاظ على استقرار السوق وقيمة العملة تم اللجوء للاستيراد وهذا يتطلب الدولار -بحكم مقبوليته الدولية- لتمويله، وتم فتح نافذة العملة لتوفير الدولار ومنع قيمة الدينار من التدهور امام الدولار.

المشكلة لا تتعلق بنافاذة العملة بقدر ما تتعلق عقلية الادارة السياسية، حيث ترى كل شيء على انه غنيمته، بالتزامن مع ربط الاقتصاد بالنفط وهيمنة الدولة على الاخير، الذي يمثل المصدر الوحيد للدولار؛ فاصبح الاقتصاد مرتبط بالدولة التي تهيمن عليها العقلية السياسية التي ترى كل شيء غنيمته فأصبحت ادارتها للاقتصاد بما فيها العملة ادارة غير مهنية وغير هادفة لبناء اقتصادي مُولد للدولار للحفاظ على قيمة العملة ولذلك اصبحت قيمة العملة دالة بالدولار النفطي، بمعنى ان قيمة العملة تعتمد على الدولار النفطي وتتحدد وفقاً له^(١).

^١ - حميد الهلالي، مركز الفرات ناقش اسباب ومعالجات تذبذب سعر الصرف في العراق، ملتقى النبا الاسبوعي ١٤ / ١٠ / ٢٠٢٣.

المبحث الثالث

طرق السيطرة على تقلبات سعر الصرف

تعد سياسة سعر الصرف من السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطة النقدية من اجل ادارة الاقتصاد الوطني بالاتجاه الذي يحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي، فضلا عن الحد من الاختلال والتذبذب الذي يتسبب بتكاليف تترتب على اعادة تصحيح ذلك الاختلال. أن سياسة سعر الصرف لها اهمية بالغة على النشاط الاقتصادي بشكل عام ، والعلاقات الاقتصادية الدولية بشكل خاص ، ولسياسة سعر الصرف العديد من الاساليب التي يمكن استعمالها في اطار معالجة الازمات الاقتصادية والتقليل من مخاطرها على مستوى الاداء اليومي للمتغيرات الاقتصادية الكلية ، وسعر الصرف اهمية تكمن في تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ومؤشراته على المدى الطويل أو القصير ، ومع تعدد انظمة سعر الصرف فان الدول تسعى دائما لاختيار افضل الانواع وبما يتناسب مع واقعها الاقتصادي فهناك دول تتمسك باتباع سياسة تثبيت سعر صرف عملتها ورطه بمختلف العلات ، في حين تذهب دول اخرى الى اتباع سياسة تعويم سعر صرفها وترك تحديده على وفق عوامل العرض والطلب داخل السوق. وبالنسبة للاقتصاد العراقي فان سياسة سعر الصرف وللمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١١ انتهجت خطأ يتناسب مع قواعد الانتقال من الاقتصاد المركزي المخطط الى اقتصاد السوق وتعويم العملة على وفق اليات العرض والطلب، مع تدابير السياسة النقدية بالتدخل عن طريق السوق المفتوحة المتمثل نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية للتأثير على سعرها كأحد اهداف السياسة النقدية المعلنة بعد عام ٢٠٠٣ . وفي هذا الإطار فإن هذه المحاولة تهتم بتسليط الضوء على الخيارات الممكنة في ادارة سعر الصرف وبما تتطلبه المرحلة ومتطلبات لواقع الاقتصادي الحالي.

١-٣ : تحليل بيانات سعر الصرف:

جدول (١)

سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للدينار مقابل الدولار الأمريكي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٣

سنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي
٢٠٠٤	١٤٥٣	١٤٥٤	٢٠١٤	١١٨٨	١٢١٤
٢٠٠٥	١٤٦٩	١٤٧٢	٢٠١٥	١١٩٠	١٢٤٧
٢٠٠٦	١٤٦٧	١٤٧٥	٢٠١٦	١١٩٠	١٢٧٥
٢٠٠٧	١٢٦٥	١٢٦٦	٢٠١٧	١١٩٠	١٢٥٨
٢٠٠٨	١١٩٦	١٢٠٣	٢٠١٨	١١٩٠	١٢٠٩
٢٠٠٩	١١٨٠	١١٨٢	٢٠١٩	١١٩٠	١٢٩٦
٢٠١٠	١١٨٣	١١٨٥	٢٠٢٠	١٢٠٠	١٢٢٤
٢٠١١	١١٨٣	١١٩٦	٢٠٢١	١٤٧٠	١٤٧٤
٢٠١٢	١١٧٩	١٢٣٣	٢٠٢٢	١٤٧٠	١٤٨٢
٢٠١٣	١١٧٩	١٢٣٢	٢٠٢٣	١٤٧٠	١٥٥٩

لمصدر : الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على:

البنك المركزي العراقي، أسعار صرف الدينار مقابل الدولار (يومي - شهري-

سنوي) المنشورة على الرابط: www.cbi/news/section/4

حققت نافذة العملة استقراراً نسبياً في أسعار الصرف وكان سعر الصرف الموازي قريباً من سعر الصرف الرسمي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ كما موضح في الجدول (١) ومنه نجد أن هامش الفرق كان يتراوح (٣-٣٠) نقطة عدا السنوات ٢٠١٢ - ٢٠١٧ كان الفرق بحدود (٥٣-٨٥) نقطة بسبب الاضطرابات الأمنية وسقوط عدد من المحافظات بيد التنظيمات الإرهابية واتخاذ الحكومة في موازنة عام ٢٠١٥ قراراً بتحديد مبيعات النافذة بـ ٧٥ مليون دولار يوميا وإلزام البنك المركزي تحصيل أمانات ضريبية وجمركية بنسبة ١٠%.

لقد اتخذ مجلس إدارة البنك المركزي قراراً بتغيير سعر الصرف الرسمي من ١١٩٠ دينار إلى ١٤٧٠ دينار لكل دولار في ٢٠٢٠/١٢/١٩ ولم يستقر سعر الصرف في السوق الموازي الذي كان يقل عن السعر الرسمي بأكثر من ١٥ نقطة إلا بعد إقرار الموازنة العامة لعام ٢٠٢١ في ٢٠٢١/٣/٣١. ولكن الملاحظ أن سعر الصرف في السوق الموازي أخذ بالارتفاع في نهاية عام ٢٠٢٢ من ١٤٧٦ دينار لكل دولار في شهر تشرين الأول إلى ١٤٨٧ دينار في شهر تشرين الثاني ثم إلى ١٥٣٠ في شهر كانون الأول ثم أخذ بالتأرجح بين (١٥١٠ و ١٥٦٠) في الأيام العشرة الأولى من شهر كانون الثاني من عام ٢٠٢٣

٢-٣: طرق السيطرة:

لأجل معالجة ارتفاع سعر الدولار اتخذ البنك المركزي الحزمة الأولى من الاجراءات منها زيادة سقف البيع النقدي لغرض الى ٧٠٠٠ دولار شهرياً، بيع الدولار لأغراض التحويلات الشخصية بالسعر الرسمي ١٤٧٠ عبر شركات التحويل المالي وغيرها من الاجراءات.

ونظراً لعدم جدوائية اجراءات الحزمة الأولى واستمرار تذبذب سعر الصرف وحملة الانتقادات لجأت الحكومة والبنك المركزي لتغيير سعر الصرف ليصبح ١٣٢٠ بدلاً من ١٤٥٠ في اليوم الثامن من الشهر الثاني من العام الجاري.

وتبعه اصدار حزمة ثانية شملت مجموعة اجراءات منها تمويل التجارة باليوان الصيني، تحديد حجم التحويلات الشخصية عبر شركات التحويل المالي ٧٥٠٠ دولار للشهر الواحد، نشر اسماء الوكلاء المعتمدة ومواقعهم، وحزمة ثالثة منها تسهيل حصول المواطنين على الدولار لأغراض السفر بالسعر الرسمي ١٣٢٠، وربط المصارف وشركات الصيرفة بشركات التحويل المالي ويلتزم بالبنك بأجراء التسويات المالية بالسعر الرسمي وغيرها.

وعادت الفجوة للاتساع بين السعر الرسمي والسعر الموازي في حزيران وتموز من العام الجاري، لا سيما بعد حضر ١٤ مصرفاً من المصارف الخاصة العراقية، مؤخراً؛ من الاشتراك في مبيعات نافذة البنك المركزي العراقي مما تسبب في انخفاض عرض الدولار^(١).

١-٢-٣ : معالجات قصيرة الامد

١- تحرير الحسابات المالية من هيمنة الفيدرالي الامريكي، لان اي مشكلة مع اي دولة تتعارض مع الولايات المتحدة يعني تعرض العراق لتأثيرات سلبية كما هو الحال مع إيران وتأثر العراق سلباً.

٢- تنويع وتوازن الاحتياطات الاجنبية وعدم اقتصارها على الدولار لمنع قدرة الدولة الاجنبية من التأثير على السياسة النقدية بشكل خاص والاقتصاد العراقي بشكل عام.

٣- سيطرة الدولة على كامل حدودها ومع الدولة الخاضعة للعقوبات بشكل خاص من أجل منع تهريب الدولار هذا ما يساهم في تخفيض الطلب على الدولار وانخفاض اسعاره.

٥- وضع الية محكمة لكشف الفواتير المزورة ووضع عقوبات رادعة لمنع التزوير مستقبلاً هذا ما يساعد على تقليل من الطلب على الدولار.

^١ - أبو شمالة، ن. (٢٠٢١). إعادة نظر في حجم ونوعية ومصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية في ضوء متطلبات الاستدامة وانجاز التحول الهيكلي. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٢(٣)، ٦٧-١٠٣.

٣-٢-٢: معالجات طويلة الامد

١- معالجة اختلال ادارة الاقتصاد، وذلك من خلال اعادة ترتيب ادوار الدولة والقطاع الخاص في الدولة، اي أن تأخذ الدولة على عاتقها الدور التنموي الى جانب الوظائف التقليدي مقابل قيام القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي في ظل مراقبة الدولة لمنع الاحتكار وضمان المنافسة.

٢- معالجة الاختلال الاقتصادي، من خلال توظيف الايرادات النفطية بما يسهم في تنويع القطاعات الانتاجية وعدم اعتمادها بشكل كبير على القطاع النفطي.

٣- معالجة الاختلال المالي، من خلال تخفيض النفقات وزيادة الايرادات العام لاختفاء العجز من جانب، وزيادة النفقات الاستثمارية وتوجيهها نحو البنية التحتية والتعليم والصحة من جانب ثانٍ، وزيادة الايرادات غير النفطية من جانب ثالث.

٤- معالجة اختلال سوق الصرف، أي العمل على ان يكون هناك توازن بين عرض الدولار والطلب عليه، وذا يتحقق بشكل مؤقت من خلال تدخل البنك المركزي او جذري من خلال تفعيل الاقتصاد الحقيقي وزيادة الصادرات والتدفقات الدولارية الى الداخل"^(١)

^١ - كريم عبيس حسان العزاوي. (٢٠١٩). اثر السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤.

الخاتمة

أولاً: الاستنتاجات

- ١- ان سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقوما وحدات العملة المحلية وبذلك يتم تحديد هذا السعر وفق نظرية الاثمان في النظرية الاقتصادية أي ان التوازن يتحدد بالسعر والكمية (المطلوبة والمعروضة
 - ٢- في سوق الصرف العراقية هناك اكثر من سعر صرف للدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية وصل إلى ثلاثة عشر سعر صرف للدينار العراقي.
 - ٣- ان لهذه التعددية آثار سلبية على أداء الاقتصاد العراقي تمثلت في الآتي
- أ- للاستثمار إذ معيقاً لأن تعددية اسعار الصرف تزيد من عدم اليقين مما يكون عاملاً انه يزيد من عامل المخاطرة مما يحجم المستثمرين عن الاستثمار وخاصة في المجال الحقيقي للاقتصاد.
- ب- ان تعددية سعر الصرف تؤدي إلى انتشار المضاربة في العملات بغية الحصول على انه على ارباح سريعة مما يمنع او يعيق الاستثمارات في المجالات الحقيقية فضلاً يعمل على فساد الذمم وتقشي الفساد الإداري وان كل هذه يخلق بيئة اقتصادية غير صالحة للاستثمار مما يمنع دخول رؤوس الأموال ويساعد في نفس الوقت على هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- ج- ان تعدد اسعار الصرف يجعل المنافسة غير متكافئة بين قطاعات إنتاج السلع فان الحكومي والخاص كون الأول يحصل على المواد بأسعار تختلف عن الثاني واخيراً الامر سيعكس اما وهمية ارباح القطاع الحكومي او عدم تطور القطاع الخاص.
- د- ان تعدد اسعار الصرف من شأنها ان تشوه اليه تحديد الأسعار في السوق وخاصة للسلع المستوردة ما يخلق حالة من الفوضى الاقتصادية تؤدي بمجملها إلى رفع

المستوى العام للأسعار إذ ان زيادة اسعار السلع المستوردة تؤدي إلى رفع اسعار السلع هذا ما يسمى بالتضخم المستورد. المنتجة محليا

هـ- ان تعدد اسعار الصرف وتذبذبها يؤدي إلى فقدان الثقة بالعملة المحلية وان هذا من شأنه ان يؤثر على قناعات المجتمع الاستهلاكية ويزيد من نهمه الاستهلاكي استنادا إلى المفاضلة بين النقود والسلع. وان تعدد اسعار الصرف وتذبذبها يساعد على تهريب السلع إلى الدول المجاورة وخاصة السلع الأجنبية المقومة بأسعار الصرف الرسمية لان تلك السلع تكون اقل من قيمتها الحقيقية. ح. ان تعدد اسعار الصرف لها آثار سلبية على ميزان المدفوعات من الناحية من الارتباك الحسابي بحيث ان ميزان المدفوعات سوف لا الحسابية ، إذ انه يخلق نوعا يكون اداة تحليلية صحيحة تعبر عن حالة الاقتصاد إذ من الممكن ان يتحول العجز في الميزان التجاري إلى فائض حسابي

٤- اتضح من الدراسة ان هناك عدة عوامل اقتصادية تؤثر على سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازية ادت إلى التذبذب في اسعار الصرف كان لعرض النقد الدور الحاسم فيها^(١)

٥- ان تشابك وتداخل العلاقات الاقتصادية الدولية، فضلا عن الأزمات الاقتصادية والدورية والمفاجئة يصبح الاختيار بين انواع انظمة اسعار الصرف مرهونا بمعطيات وظروف الوقع الاقتصادي المعاش.

٦- ان النجاحات التي حققتها السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ سواء في خفض معدلات التضخم الى مرتبة عشرية واحدة، والاستقرار سعر الصرف وتوحيده لا يمكن التنبؤ باستمرارها في اتباع وسيلة نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية، حيث يمكن أن يثير الاستمرار في هذا الخير مشاكل كبيرة فيما يخص سلامة التصوف بالموجود النقدي الاجنبي وادارته.

^١ - ابريهي العلي ، سياسة الاقتصاد والقطاع الخارجي في العراق ، دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد الأول ، السنة الاولى ، ربيع ١٩٩٩.

ثانياً : التوصيات

١- إعادة النظر في نظام الصرف الأجنبي.

- أ- إلغاء تعددية اسعار الصرف لما لها من آثار سلبية على كفاءة أداء الاقتصاد العراقي لكي يستقر عند سعره الحقيقي الذي يعكس قيمته
- ب- تقويم الدينار العراقي اولا الفعلية

ج -تحديد قيمته التعادلية بالعملات الأجنبية من خلال تبني سياسة اقتصادية متكاملة ذات أهداف محددة ، وبما يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم والاقتراب من حالة التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي الذي يعمل على المساهمة في تحسين الاستقرار الاقتصادي الوطني اولاً وثانيا المساهمة في معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

٢- المساهمة الفعالة في الحد من فائض السيولة النقدية في الاقتصاد العراقي وإفرازاتها السلبية من خلال:

أ- تحقيقي شيء من التوازن المالي وإيقاف الضخ النقدي لتمويل عجز الموازنة باعتباره المصدر الأساس للتوسع النقدي والسيولة في الاقتصاد العراقي.

ب- العمل على تقليل استخدام العملة الورقية في التعامل من خلال الإجراءات الاتية ولتقليل العملة في التداول إلى مجموع عرض النقد:

أولاً: العمل على زيادة نسبة الودائع الثابتة والتوفير إلى مجموع عرض النقد

ثانيا : باعتبارها وسيلة اقل سيولة من الودائع الجارية والاوراق النقدية لدى الأفراد من خلال استخدام هيكل الفائدة بشكل مرن في السوق النقدية وتعديله كلما تطلب الأمر ذلك، لتحقيق التأثير المطلوب^(١).

^١ - عبد الحسين جليل عبد الحسن ، سعر الصرف العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، الكوفة ، ٢٠٠٢.

المصادر:

أولاً : القرآن الكريم
ثانياً: المصادر العربية:

١- أديب قاسم شندي ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الحادي عشر /
٢٠٠٦.

٢- - ابريهي العلي ، سياسة الاقتصاد والقطاع الخارجي في العراق ، دراسات
اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد الأول ، السنة الاولى ، ربيع ١٩٩٩.

٣- ابريهي العلي ، الانفاق الحكومي والتضخم ، دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة،
العدد الثاني ، السنة الثانية ، صيف ٢٠٠٠.

٤- أبو شماله، إعادة نظر في حجم ونوعية ومصادر النمو الاقتصادي في الدول
العربية في ضوء متطلبات الاستدامة وانجاز التحول الهيكلي. مجلة كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٢(٣)، ٦٧-١٠٣، (٢٠٢١).

٥- بخيت محمد أحمد، أ. ب. م. أ، & أحمد بخيت محمد أحمد. (٢٠١٨).
تصورات سماسرة ووكلاء قيد الأوراق المالية والمحللين الماليين حول
محددات تقلبات أسعار الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة جامعة جنوب
الوادى الدولية للبحوث التجارية، ٤(٢)، ٦٠-١.

٦- بن مريم، محمد، قواسمي، & آمنة. (٢٠٢٣). أثر أدوات التحرير المالي على
سعر الصرف الدينار الجزائري-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة
١٩٧٠-٢٠١٩. Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT, 21(2), 1-24

٧- بقة الشريف، & الحميد مرغيت. (٢٠١٥). نحو سياسة سعر صرف تتجيب
لمتطلبات ترفية الهادرات خارج اتحروقات وتحقيق أهداف التنمية قتصادية في

الجزائر [?] ا. 1(1) Al Bashaer Economic Journal,

٨- درارني، & ناصر. (١٩٩٨). آليات عمل سوق الصرف و دوره الاقتصادي:

بعض التجارب و الآفاق الجزائرية (Doctoral dissertation, Ecole)

Supérieure de Commerce-Mouloud Kacem Naït Belkacem

٩- همام الشماع ، والدكتور عمرو هشام العمري ، اثر تعددية اسعار الصرف

على كفاءة النشاط الاقتصادي ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، بحوث

ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة ،

١٦-١٨ ، كانون الثاني ، ٢٠٠١

١٠- حميد الهلالي، مركز الفرات ناقش اسباب ومعالجات تذبذب سعر الصرف في

العراق، ملتقى النبأ الاسبوعي ١٤ / ١٠ / ٢٠٢٣.

١١- كريم عبيس حسان العزاوي. (٢٠١٩). اثر السياسة المالية على معدلات

البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤.

١٢- حسين احمد السرحان. *www.fcdrs.com مركز الفرات للتنمية

والدراسات الاستراتيجية، تقرير وقائع حلقة نقاشية نظمها مركز الفرات للتنمية

والدراسات الاستراتيجية يوم السبت الموافق ١٣ آب ٢٠٢٢ ، وكانت ورقة

البحثية

١٣- محمد علاء الصافي ،مركز الإمام الشيرازي في كربلاء ناقش (الإقصاء

والتهميش أو بناء المشاركة المجتمعية)كربلاء ، ١٣ / ٤ / ٢٠٢٤.

١٤- منير البعلبكي؛ رمزي البعلبكي (٢٠٠٨). المورد الحديث: قاموس إنكليزي

عربي (بالعربية والإنجليزية) (ط. ١). بيروت: دار العلم للملايين.

ISBN:978-9953-63-541-5. OCLC:405515532. OL:50197876M.

QID:Q112315598

١٥- سعيدان، & عمر. (٢٠٠٩). دور البنك المركزي في تحقيق الإستقرار النقدي

دراسة حالة البنك المركزي الجزائري (Doctoral dissertation,)

(Université de Oum El Bouaghi-Larbi Ben M'hidi).

١٦- عبد الحسين جليل عبد الحسن ، سعر الصرف العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، الكوفة ، ٢٠٠٢ .

١٧- عبد المنعم السيد علي ، والدكتور هيل الجنابي ، العلاقات النقدية الدولية ، دار الكتب ، الموصل ، ١٩٩٢ .

١٨- عبد المنعم السيد علي ، الاقتصاد العراقي إلى أين ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٣ / ١٩٨٣ .

١٩- عوض فاضل الدليمي ، البنوك والبنوك ، بيت الحكمة ، ١٩٩٠ .

٢٠- فرج عبد الله، ع.، & علي. (٢٠١٧). المحددات طويلة الأجل لسعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، ٢(٤).

٢١- فرج، م. م.، و ماردين محسوم. (٢٠١٩). دراسة بعض العوامل الاقتصادية والسياسية على سعر الصرف الدينار العراقي خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨) (No. gqmp6). Center for Open Science)

٢٢- غانم، م. ح. ح.، محمد حسين حنفي، هاشم، & أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم. (٢٠٢٤). قياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وتحويلات العاملين المصريين في الخارج. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، ٥(١)، ٣٨-١.

ثالثاً: المصادر الأجنبية:

- 1- International Monetary Fund. Research Dept. (2004). World Economic Outlook, April 2003: Growth and Institutions. International Monetary Fund.
- 2- إدارة مخاطر الصرف الأجنبي في ظل تطورات أنظمة الصرف الدولية دراسة (Doctoral dissertation, Université Mohamed Khider Biskra. حالة الجزائر)

- 3- Mesaadia, D., & Ghat, C. (2019). العوامل المؤثرة في سعر الصرف "في ظل نظام التعويم" دراسة بيانية Dirassat Journal Economic Issue, 10(2), 15-38.
- 4- Shehata, G. A. B., & Bassiony, H. E. S. M. (2023). Contemporary Economic Crises in The Arab Region-Causes and Repercussions-الأزمات الاقتصادية المعاصرة في المنطقة العربية- Journal of the Advances in Agricultural Researches, 28(2), 520-540.
- 5- "أهم العوامل الأساسية المؤثرة على أسعار صرف العملات". FBS (bar-AE). Retrieved 2023-01-22. |archive-date= requires .
- 6- Chary K. A. & G. Lipsey, "Economics". Oxford University Press 1997.
- 7- Hornby. W. & Others, "Business Economics", Henry Ling Ltd, U. K. 1997.
- 8- Orchard E. W. & Others, "Business Economics", Black Well Ltd, U. K. 1997.

